فهرس الموضوعات

- **مقدمة التحقيق** ٥
- الفتيا الحموية وأثرها ٥
- عنوان هذا الكتاب وموضوعه ٩
- إحالة المؤلف عليه في كتبه ١١
- محتوياته وأهميته ١٣
- استعراض لمباحث القطعة الأولى ١٤
- مباحث القطعة الثانية ١٧
- وصف النسخة الخطية ١٨
- ناسخ القطعة الثانية: أيوب العامري ٢٠
- نماذج من القطعتين ٢٥
- **نصّ الكتاب** ١
- **فصل**: في ذكر قول المعترض عن أحاديث الصفات ٣
- **قوله**: « أخبار آحاد لا تفيد العلم » **والجواب عنه** من ثلاثة طرق ٤
* **الطريق الأول**: بيان موافقة الأحاديث للقرآن وتفسيرها له ٤
- الحديث مع القرآن بمنزلة الحديث مع الحديث والآية مع الآية ٤
- أحاديث الصفات موافقة لآيات الصفات الواردة في القرآن ٥

- ذكر أمثلة على ذلك ٥
- منهج السلف ذكر الآيات وما يناسبها من الأحاديث في جميع الأبواب ٦
- إجماع المسلمين على ذلك ٦
- الآية قد تكون نصّاً، وقد تكون ظاهرة، وقد يكون فيها إجمال ٧
- الحديث هو الذي يقرر النص ويكشف معناه، ويُقّرب المراد بالظاهر ويدفع عنه الاحتمالات، ويُفسّر المجمل ويُبينه ٧
- مقارنة بين تفسير القرآن بما رواه الثقات وتفسيره من أئمة الضلال ٧
- مقارنة بين الاستشهاد على معاني القرآن بالأحاديث والآثار وبين الاستشهاد على ذلك بالشعر ٨
- المعنى المستفاد من الشعر والغريب دون ما يُستفاد من نقل أهل الحديث ٩
- لا يجوز أن يقال: هذا معنى الآية، لمجرد دلالة الشعر والغريب عليه ٩
- إثبات اللغة بالحديث والآثار وبنظائر اللفظ في القرآن أولى من إثباتها بالشعر ١٠
- حمل معاني كلام الله على ما يوجد في كلامه وكلام رسوله والأصحاب أولى من حملها على ما يوجد في كلام بعض الشعراء والأعراب ١٠
* **بيان استقامة هذا الطريق** (أي تفسير القرآن بالأحاديث والآثار) من وجوه ١١
- **الأول**: أن النبي ﷺ بيّن لأصحابه القرآن لفظه ومعناه جميعاً ١١

- الصحابة أخذوا عن الرسول لفظ القرآن ومعناه ١٢
- تنازع بعضهم في بعض معانيه مثل تنازعهم في بعض حروفه وفي بعض السنة ١٣
- **الثاني**: أن الله أنزل على نبيه الحكمة كما أنزل عليه القرآن، وهي السنة ١٣
- **الثالث**: حرص الصحابة والسلف على فهم القرآن ومعرفة معناه ١٤
- **الرابع**: أن القرآن نزل بلغة الصحابة ١٥
- **الخامس**: أن الصحابة سمعوا من النبي ﷺ ورأوا ما يوجب لهم من فهم ما أراد بكلامه ما يتعذر على من بعدهم ١٥
- الرجوع في تفسير القرآن إلى الصحابة هو الطريق الصحيح المستقيم ١٦
* **بيان أنه لا طريق يقوم مقامها** من وجوه ١٧
- **الأول**: من لم يرجع إلى الصحابة والتابعين يرجع إلى لغة مأخوذة عن غيرهم، ويقيس معاني ألفاظ القرآن على معاني تلك الألفاظ ١٧
- جنس ما دلّ على القرآن ليس من جنس ما يتخاطب به الناس في عادتهم ١٧
- **الثاني**: أن يسمع اللغة ممن نقل الألفاظ عن العرب نظماً ونثراً، وكل ما يعتري نقل الحديث فهو هنا أكثر ١٨
- **الثالث**: أن يسمع اللغة ممن سمع الألفاظ وذكر أنه فهم معناها من العرب، وهذا أيضاً يَرِد عليه أكثر مما يرد على صاحب الحديث ١٨

- **الرابع**: أن ينقل له كلام هؤلاء الذين ذكروا أنهم سمعوا كلام العرب ١٨
- **الخامس**: أن يتعلم اللغة بقياس نحوي أو تصريفي ١٩
- من لم يأخذ معاني القرآن من الصحابة والتابعين أحد الأمرين لازم له: ١٩
(١) إما أن يستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير، ويعدل عن الطريق الصحيح ١٩
(٢) إما أن يعرض عن ذلك كله، ولا يجعل للقرآن معنىً مفهوماً ١٩
- ذمّ القرآن لمن لا يعقل كلام الله والرسول ٢٠
- طريقة اليهود في تحريف كلام الله وكتمانه، وذمّ الله لها في القرآن ٢١
- مشابهة أهل الأهواء لليهود في ذلك ٢١
- أربعة أمور ذمّها الله: تحريف ما أنزله، وكتمانه، وكتابة ما يُنسب إليه مما يخالفه، والإعراض عن تدبر كلامه ٢٢
- رؤوس أهل البدع يجمعون هذه الأمور الأربعة ٢٢
- التأويل والتفويض بمثابة التحريف والأميّة ٢٣
- بعض الناس يكون فيهم خصلة أو خصلتان ٢٣
- دعوى كون القرآن لا يُفهم معناه أو لا سبيل إلى ذلك إلّا الطرق الظنية ٢٤
- معاني نسيان القرآن ٢٤
- وجود الكتب والقراءة بالأصوات لا تُغني من العلم شيئاً إذا لم يقترن بها فهمُه وفقهه ٢٥

- طريقة الأمية والإعراض ردّ فعل لطريقة التحريف والتأويل ٢٦
- من لم يعلم من الكلام إلّا لفظه فهو مثل من لم يعلم من الرسول إلّا جسمه ٢٧
- ذمّ العلماء لمن اقتصر في إعجاز القرآن على جهة لفظه وتأليفه وأسلوبه ٢٨
- من أعرض عن معنى القرآن فهو معرض عن المقصود منه ٢٩
- مبدأ البدع الكبار من منافقين زنادقة أبطنوا الكفر وأظهروا الإسلام ٢٩
- من عدلَ عن تفسير الصحابة فلا بد له من الجهل والضلال والإفك والمحال ٣٠
- طريقة السلف ردّ علم معاني الكتاب إلى العلماء والفقهاء فيه ٣١
- وصية علي بن أبي طالب لكميل بن زياد وشرحها ٣١
- زيادة الرافضة فيها ٣٢
- تقسيم حملة العلم المذمومين إلى ثلاثة أصناف ٣٢
(١) المبتدع الفاجر الذي ليس عنده أمانة وإيمان ٣٢
(٢) المقلّد المنقاد بلا بصيرة ويقين ٣٣
(٣) المنهوم باللذات والشهوات ٣٣
- خلفاء الرسول القائمون بحجة الله هم المبلّغون لما جاء به الرسول لفظاً ومعنىً ٣٣

- صفة أئمة الهدى من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ٣٤
- فقهاء الحديث أعلم بمعناه من أهل اللغة ٣٥
* **الطريق الثاني**: بيان وجوب قبول الأحاديث الصحيحة ٣٦
- الكلام على قول المعترض: «هذه الأخبار آحاد لا تفيد العلم بل تُفيد الظن» ٣٦
- الأخبار في هذا الباب (أي صفات الله تعالى) ثلاثة أقسام ٣٦
(١) متواتر لفظاً ومعنىً ٣٦
(٢) مستفيض متلقّى بالقبول ٣٦
(٣) خبر الواحد العدل الذي يجب قبوله ٣٦
- أمثلة من الأحاديث المتواترة ٣٦
- إفادة المتواتر للعلم بطريقين: ٣٧
(١)طريق حصول العلم بالضرورة ٣٧
(٢) طريق حصول العلم بالنظر والاستدلال ٤١
- التواتر يفيد العلم بكثرة العدد، وبصفات المخبِرين وبحال المخبَر عنه، وبقوة الإدراك والإخبار ٤١
- أهمية معرفة أحوال المخبرين ٤١
- حِفظُ الله لسنة نبيه من جنس حفظه لكتابه ٤٢

- القسم الثاني من الأخبار: خبر الواحد العدل، الذي لم يتواتر ولكن تلقته الأمة بالقبول ٤٣
- إفادته العلم اليقيني عند السلف والجمهور ٤٣
- حجة الجمهور أن تلقي الأمة للخبر إجماعٌ منهم، والأمة لا تجتمع على ضلالة ٤٤
- جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هذا الباب ٤٦
- تلقّي أهل الحديث بالقبول والتصديق هو المعتبر في الإجماع ٤٦
- القسم الثالث: خبر الواحد العدل ٤٨
- اختلاف العلماء في إفادته العلم ٤٨
- عامة الأحاديث التي يُحتجّ بها في موارد النزاع لا تخرج عن القسم الأول والثاني ٤٩
* فصل: **الطريق الثالث**: أن يتكلم في الحديث الذي انتفت أسباب العلم بصدقه ٤٩
- كثير من الأحاديث المعلوم صدقها عند علماء الحديث هي عند غيرهم غير معلومة الصدق ٤٩
- خبر الواحد المجرد قد لا يفيد إلا غلبة الظن ٤٩

- جواز رواية الأحاديث الضعيفة في الوعد والوعيد، وعدم إثبات الاستحباب بها ٥٠
- الخبر الصحيح مقبول في جميع أبواب العلم، لا فرق فيها بين الأصول والفروع ٥٠
- قول المتكلمين: المسائل العلمية متى لم يكن الدليل عليها علمياً قطعنا ببطلانه ٥١
- مناقشة هذا القول وبيان الصواب في ذلك ٥١
* **فصل: قول المعترض:** « ليست الأحاديث نصوصاً، بل هي ظاهرة قابلة للتأويل » ٥٤
- الرد عليه بجواب مجمل ٥٤
- ليس في القرآن والأحاديث الصحيحة ما ظاهره ممتنع في العقل ولم يتبين ذلك بالأدلة الشرعية ٥٦
- اعتقاد بعض الناس مخالفة ظاهر القرآن والحديث لعقله وعلمه من كتاب الله ٥٦
- وقوع ذلك من بعض الصحابة والتابعين ٥٧
-كون الحق والصواب في الحديث الصحيح، وبيان أن تغليط الراوي بالرأي خطأ ٥٧

- قول الإمام أحمد: أكثر ما يُخطئ الناس من جهة التأويل والقياس ٥٨
- حِفظ الله لسنة نبيه ٥٨
- عدم وجود حديثين صحيحين متعارضين لا يكون لهما وجه ٥٨
- أمثلة من تأويل بعض الأحاديث أوردّها في زمن الصحابة ٥٩
(١) حديث «إن الميت يُعذّب ببكاء أهله عليه» ٥٩
- الكلام على من تكلم في الحديث بردّ أو تأويل ٦٠
- غلط من ردّ الحديث بتغليط الراوي واحتجّ ببعض الآيات ٦٢
- غلط من تأوّل الحديث من المتأخرين ٦٨
(٢) حديث عمار في تيمم الجنب وإنكار بعض الصحابة له ٧٤
- أمثلة أخرى من الأحاديث التي أنكرها بعضهم ثم رجعوا إلى الحق ٧٥
- خصوصية أبي بكر الصديق بين الصحابة وبيانه لمعاني النصوص لهم ٧٦
- المتبعون للحديث هم صدّيقو هذه الأمة ٧٩
- الخارجون عن السنة والجماعة من جنس الخوارج أو المنافقين أو المرتدين أو مانعي الزكاة ٧٩
- من ردّ من الأحاديث الصحيحة شيئاً أو فهم منها معنى يعتقد أنه مخالفٌ للقرآن أو للعقل فمن نفسه أُتي ٨٠
- بعض ما أشكل على الصحابة في حياة النبي ﷺ وردّه عليهم ٨١

- معنى أن القرآن لا ينسخ السنة، وأن السنة تقضي على القرآن ٨٣
- لا يوجد حديث صحيح يجب تركُه لمخالفة ظاهر القرآن أو العقل ٨٤
- الأحاديث الصحيحة مقبولة في جميع أبواب العلم الخبرية والعملية ٨٥
- معارضة خبر الواحد بظاهرٍ من القرآن أو غيره عند بعض الناس، والصواب خلاف ذلك ٨٦
- قول الإمام أحمد: إذا ورد الخبر الصحيح عن النبي ﷺ فهو سنة يجب اتباعها ٨٦
- أئمة الحديث أعرف بالحديث وبصحيحه ٨٧
- سبب عدم تحديث بعض المحدثين لأهل الأهواء ٨٨
- اتباع الهوى أصل التفرق بين أهل الأرض قديماً وحديثاً ٨٩
- معنى العبادة ٩١
- كل من لم يعبد الله فإنما يعبد هواه وما يهواه ٩٢
- الواجب أن يكون العمل لله وأن يكون على السنّة، وهذا مقصود الشهادتين ٩٣
- متى يكون العمل عبادةً ومتى لا يكون؟ ٩٤
- من قصد بالاعتقادات والأعمال غير الله فهو مشرك ٩٧
- التوحيد وإخلاص الدين لله هو مقصود القرآن ٩٨

- العالم والعابد إن لم يسلكا السبيل المشروعة كان كل منهما متبعاً لهواه ٩٩
- على المسلم أن يتلقّى ما جاء به الرسل على وجهه ٩٩
- نصوص الكتاب والسنّة لا تحتاج إلى غيرها أصلاً ١٠٠
- العمومات والظواهر التي يُعلَم انتفاء المعنى الذي لم يُرَد منها بالحس والعقل، للعلماء فيها طريقان: ١٠٠
(١) أنها على ظاهرها، وظاهرها المعنى الصحيح المتفق عليه ١٠٠
(٢) أن ظاهرها هو المعنى الذي يمتنع إرادته، ولكن الله بيّن بخطاب آخر أنه لم يُرد المعنى الممتنع ١٠١
- لا يجوز أن يكون الظاهر ممتنعاً ولا يُبيّن الله ورسولُه عدم إرادته ١٠١
* **فصل: قول المعترض:** « قابلة للتأويل » ١٠١
- معنى التأويل عند جميع العقلاء من بني آدم ١٠١
- ليس للرجل كل ما ساغ في اللغة لبعض الشعراء والأعراب أن يحمل عليه كلام الله ورسوله ١٠٢
- لا بدّ أن يكون المعنى مما يسوغ إضافته إلى الشارع ١٠٢
- بطلان التأويلات التي ذكرها المتكلمون يظهر بأدنى نظر ١٠٢
- هذه التأويلات أقبح من الأحاديث الموضوعة والمغازي المصنوعة ١٠٣
- هذه التأويلات تتضمن عيب كلام الله والرسول والطعن فيه ١٠٤

- كل من خرج عن الكتاب والسنة جعل مع الرسول كبيراً له يُشرِكه معه في التصديق والطاعة ١٠٥
- حال مسيلمة الكذاب وأتباعه وعبد الله بن أبي وجماعته ١٠٥
- من قرن بالرسالة وآثارها طريقةً عقلية أو ذوقية فهو شبيهٌ بأتباع مسيلمة الكذاب ١٠٦
- من قرن بالرسالة رئاسة دنيوية بحيث يجعل طاعتها كطاعتها ففيه شوبٌ من المطيعين لعبد الله بن أبي المنافق ١٠٦
- من اعترض على السنّة والجماعة بنوع تأويل ففيه شوبٌ من الخوارج أتباع ذي الخويصرة ١٠٧
* **فصل: الاعتراض الثالث:** « أن السلف تأولوا كثيرا من الأحاديث والآيات » ١٠٧
- الجواب من وجوه: ١٠٧
- **الأول:** إن كان المراد بالسلف الصحابة فهذا النقل عنهم باطل ١٠٧
- الكلام على قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ وهل هو من الصفات أم لا ؟ ١٠٨
- إن كان المراد بالسلف التابعين فلا يعرف عن أحد منهم أنه تأول آيات الصفات ١٠٩

- **الثاني**: لو ثبت عن بعضهم تأويل فهو مثل تنازعهم في تفسير الآيات وبعض الأحكام ١١٠
- **الثالث**: أن المنقول عن السلف من إثبات الصفات كثير متواتر، فكيف يُترك ذلك ويُدّعى ما لا حقيقة له ؟ ١١١
- **الرابع**: أن نقله عن ابن عباس أنه تأول غير ما آيةٍ لا أصل له ١١١
- **الخامس**: أن نقله عن السلف أنهم تأولوا أحاديث الصفات أغرب، والواقع أنهم الذين رووها وحدّثوا بها من غير تحريف وتأويل ١١١
- **السابع**: أن نقله عن ابن عباس « إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر » لا يدل على مورد النزاع ١١٢
- **الثامن**: أن مسألة التمثيل للقرآن ببيت من الشعر وتفسيره بمجرد اللغة فيها نزاع ١١٢
- **التاسع**: أن قول الصحابي في التفسير حجة عندكم أم لا؟ وعلى التقديرين حجتكم باطلة ١١٣
* **فصل: الاعتراض الرابع قوله**: « عارضتْها الأدلة القطعية » ١١٣
- جوابه من وجوه: ١١٣
- **الأول**: أن المثبتة لا تُسلّم أن موجب النصوص عارضها دليلٌ قطعي قطّ ١١٣
- **الثاني**: أن ما هو مدلولها لم ينفِه العقل، والذي نفاه العقل ليس مدلولها ١١٣

- مناقشة قولهم: « ظاهرها التجسيم » ١١٤
- التسوية لا تكون إلا بين شيئين متناظرين متشابهين ١١٦
- نفي المثل والسميّ عن الله يقتضي نفي ذلك في كل شيء ١١٦
- هذا الأمر معلوم بالعقل أيضاً ١١٩
- التقدير الممتنع المحال في ذات الله تناقض ١٢١
- بيان التقديرات الحسنة والمذمومة في القرآن الكريم ١٢٣
- لزوم اجتماع النقيضين من وجوه كثيرة على تقدير إثبات المثل لله وفرض تماثل الخالق والمخلوق ١٢٦
- أمثلة من التقديرات الممتنعة ١٢٧
- الأمثال المضروبة في القرآن ١٢٨
- أسماء الله تعالى ثلاثة أصناف: نصّ وظاهر ومجمل ١٣٠
- الأسماء المتواطئة تدلُّ بمجردها على القدر المطلق المشترك في الذهن، وتدل عند تعيينها بالتعريف على خصوص المعنى الموجود في الخارج ١٣١
- بيان وجه ضلال المشبّهة والمعطّلة ١٣٤
- جاءت الشريعة بكمال التوحيد والتنزيه ١٣٥
- بيان كون النفاةِ معطلةً متناقضةً ممثّلة ١٣٧
- الغلو في الإثبات والتنزيه وأثره ١٣٩
- هذه المسألة تشبه دخول النفي والنهي على ألفاظ العموم ١٤٠

- النكرة في سياق النفي تعمّ ١٤١
- إثبات اللفظ العام لأفرادِه لا يُشترط فيه التلازم ١٤٢
- نفي الإيمان عن الفاسق الملّي ليس نفياً لجمع أجزاء إيمانه ١٤٣
- الإيمان عند السلف يزيد وينقص، ولا يزول بالكلية ١٤٣
- الاستثناء من الإثبات والنفي هل هو لإثبات النقيض أو لرفع الحكم ؟ ١٤٥
- لم يثبت أحدٌ لله مِثلاً مطلقاً ولا كفواً مطلقاً ١٤٧
- المشركون يجعلون لله نِدّاً وعِدلاً في بعض الأشياء لا في جميع الأمور ١٤٧
- معنى قولنا: « بين الوجودين قدر مشترك » ١٤٩
- الكلام على « التجسيم » ومعناه في الشرع ١٥٢
- المعاني التي أثبتتها النصوص وفُطِرت عليها العقول لا تنتفي بما يذكرونه بألفاظ مجملة ١٥٢
- خلاصة الأبحاث السابقة ١٥٣
* **فصل: في الكلام على حديث « خلق آدم على صورته »** ١٥٥
- قول المعترض: كيف يُعمل بقوله: « خُلق آدم على صورته » و « على صورة الرحمن » ؟ ١٥٧
- الجواب أنه يُعمَل فيه ما عمله الصحابة والتابعون والأئمة ١٥٧
- تخريج اللفظ الثاني مرفوعاً وموقوفاً ١٥٧
- السلف لم يؤوّلوا هذا الحديث، ولكن بعضهم تركوا روايته ١٥٨
- سبب ترك الرواية، وأمثلة من ترك الرواية لبعض الأحاديث ١٥٨

- إنكار بعض الناس على مالكٍ عدم روايته للحديث ١٦٠
-المؤمن يجمع بين القيام بحق الله بمعرفة دينه والعمل به، وحقوق المؤمنين بالاستغفار وسلامة القلوب ١٦٢
- على المؤمن أن يتوقى القول السيئ في أعيان المؤمنين المتقين ١٦٢
- سبب النهي عن رواية بعض الأحاديث ١٦٤
- الأئمة الذين رووا هذا الحديث وبيان أسانيدهم ١٦٤
- من الذين أوّلوا الحديث: أبو ثور وابن خزيمة وأبو الشيخ الأصفهاني ١٦٨
- إنكار العلماء عليهم ١٦٨
- تأويلات أخرى للمتأخرين، والردّ عليها ١٧١
- ليس في السلف من أنكره أو دَفَعه، بل اتفقوا على رواية أصله في الجملة ١٧٣
- الشطر الأول من الحديث « إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه » تلقاه العلماء بالقبول والعمل به ١٧٣
- مرجع الضمير في قوله: « خلق آدم على صورته » ١٧٤
- بيان المعنى الصحيح للحديث، ومناقشة الأقوال الأخرى في شرحه ١٧٥

* * *